تذبذبات أسعار النفط وإشكالية الموازنة الحكومية في العراق

أ.م.د. باسمة علوان حسين
جامعة العلوم العراقية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم اقتصاديات النفط والغاز
basimaa2006@gmail.com

المستخلص

لقد باتت الاقتصادات ذات المورد الواحد (الريعية)، خاضعة لمختلف المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها لتنعكس بأشكال مختلفة على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام والمالية بخاصة، وتتباين انعكاساتها تبعاً لقوة تأثير هذه العوامل من جهة، وعلى طبيعة هذه الاقتصادات ودرجة مرونتها لامتصاص التأثير السلبي لهذه المؤثرات، والتي يطلق عليها (الصدمات)، ومنها صدمة أسعار النفط بشكلها السلبي.

والاشكالية التي تحكم البحث تتبلور عند الاتي : تؤدي حركات اسعار النفط المفاجئة في الاسواق العالمية وبخاصة السلبية (الانخفاض) منها الى ارباك اوضاع اقتصاد الدول الريعية ، والذي يظهر بوضوح في الموازنة العامة للدولة ، مما يجعل منها دالة في تغير السعر.

الكلمات المفتاحية : النفط ، الموازنة ، العراق ، اقتصاد ، الصدمة.

Oil price fluctuations and the government budget problem in Iraq

Abstract

Economies with a single resource (rentier) have become subject to the various variables that interact with each other to be reflected in various forms on economic conditions in general and financial in particular, and their implication vary according to the strength of the impact of these factors on the one hand, and the nature of these economies and the degree of their flexibility to absorb the negative impact of these influences, which they are called (shock) , including the negative impact of oil prices.

The problem that governs the research is evident at the following: sudden oil price movements in global markets , especially the negative (decrease) from them , confuse the states rentier economy , which appears clearly in the state's general budget , which makes it a function of price change.

Key words: Oil , Budget , Iraq , Economy , Shock.

مقدمة

لقد أدى الاعتماد الكبير على المورد الطبيعي وبالأخص النفط، بأن تصبح اقتصادات هذه البلدان ذات ارتباط عال بالاقتصاد العالمي، وحساسة تجاه تحركاته وأوضاعه، ولهذا اصبحت هذه الدول أكثر عرضة لانتقال الصدمات الخارجية إلى بنية اقتصاداتها ومسارات التنمية فيها. وما تتركه من أثار على الواقع السياسي والاقتصادي، وبخاصة للبلدان التي تتسم بالأحادية الانتاجية.

ولما كانت الاوضاع الحياتية والاجتماعية والتنموية ترتبط بمستويات اسعار المورد الريعي (النفط مثلاً)، فأنها تظل متغير معتمد على تحركات الاسعار صعوداً ونزولاً، لهذا تظل اوضاع الاستقرار والجهد التنموي رهناً بمستويات الاسعار، وعليه يصبح الاقتصاد المحلي مطعماً على الخارج، فأسعار النفط تعد متغيراً خارجياً يتحدد من خارج النظام الاقتصادي المحلي، ولعل طبيعة الاسواق النفطية بتنويعات عقودها من (فورية) واخرى (آجلة)، فضلاً عن توقعات النمو في الاقتصاد العالمي والأوضاع السياسية التي تحكم مناطق الانتاج، هي المتغيرات الحاكمة لتحركات الاسعار، ومن ثم تتحدد على وفقها انماط الجهد الانمائي، وأوضاع الموازنات الحكومية لدول الريع النفطي.

ويتبنى البحث فرضية مفادها (إن ضعف التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الريعي، يجعل منه أكثر تأثراً بصدمة الاسعار السلبية، وهو ما ينعكس بتزايد العجز في الموازنة العامة، ويؤثر بالحتم على مسار التنمية، فضلاً عن الاوضاع الاجتماعية والسياسية). وعلى وفق إشكالية البحث وفرضيته، سيتم تناول البحث تبعاً للفقرات الآتية

المطلب الأول: مفهوم الصدمة وأنواعها

أولاً: مفهوم الصدمة

يشار في الادبيات الاقتصادية إلى أن الصدمة هي: حدوث تغير شديد ومفاجأ في المتغيرات الاقتصادية، وأن هذه الصدمة أما أن تكون إيجابية أو سلبية، فالصدمة الايجابية تؤدي إلى زيادة قيمة المتغير المستقل، فيما تؤدي الصدمة السلبية إلى انخفاض قيمته، وهي خارج عن سيطرة السلطات (pans 2004)، وتحدث نتيجة:

١- طفرة أسعار النفط

٢- انهيار الاسواق المالية

٣- تقلبات اسعار الفائدة

٤- اسعار الصرف

٥- الصدمات التي تصيب حركة رؤوس الاموال دولياً.

هذه جميعاً تؤدي إلى اضطرابات في التمويل القصير الأجل، مما يؤدي الى التأثير على الناتج المحلي الاجمالي ،لهذا توصف بالصدمات الاقتصادية الخارجية، التي لن يكون بمقدور السلطات المحلية السيطرة على مصدرها. وفي آحيان كثيرة تتداخل وتتزاوج الاثار الداخلية والخارجية التي تضرب الاقتصاد مما يؤدي الى دخول الاقتصاد في آتون الأزمة (ابدجمان ١٩٩٩) ، عندما يصل الأمر إلى حدوث انتقالات غير محسوبة في منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي أو كليهما معاً .(ابراهيم ٢٠١٥ ، ٣١٠)

وفي عالمنا المعاصر تتعرض الاقتصادات المحلية (المتقدمة أم النامية) على حد سواء، إلى مجموعة مختلفة من الصدمات الخارجية التي تتباين في نشأتها أو مسوغاتها، التي تؤثر بشكل مباشر/ أو غير مباشر على مختلف قطاعات الاقتصاد المحلي، وصولاً إلى القطاع الحقيقي، محدثة تغيرات وأثار قد يصعب

مواجهتها في الأجل القصير، وبالتحديد ما بات يعرف الصدمات السلبية التي تعاني منها بعض الدول الريعية المنخفضة التنوع الاقتصادي.

وحتى في حالة الصدمة الإيجابية تتحول أثارها سلباً على الاقتصاد المحلي، عندما تؤدي بشكل أولي إلى زيادة في النفقات غير المنتجة وغير الكفؤة، وهو ما يعزز من حالة الاختلالات الهيكلية (البنيوية)، والتي تتضح معالمها بعد انتهاء الأثر الايجابي للصدمة، فالأنفاق الحكومي يتزايد بفعل الايرادات المتولدة عن ارتفاع اسعار المورد الريعي، وهو ما يطلق عليه **(اليسر المالي)**، في حين يتوسع العجز ويظهر الأثر السلبي في شدة العجز في الموازنة، وهو ما يطلق عليها **(العسر المالي)**، كنتاج لموجة انخفاس اسعار المورد الريعي (انهيار اسعار النفط)، وبهذا فأن أسعار النفط تسلك مسلكاً يشبه الدورة التجارية، مما يدفع الكثير من الاقتصادات الريعية نحو المديونية لتغطية تلكم العجوزات (berg 2004)

وبهذا يمكن أن نعرف الصدمة الاقتصادية الخارجية على أنها: **(حدث مفاجئ خارج عن سيطرة السلطات، ولها تأثير كبير على الاقتصاد)**، ويعزي بعض الاقتصاديين الى أن جذور هذه الصدمات التي تتعرض لها الاقتصادات النامية، يعود الى طبيعة التقسيم الدولي للعمل، ونمط العلاقة بين الشمال والجنوب غير المتكافئة والقائمة على إبقاء تخصص الدول النامية كمجهز صريح للمواد الأولية والطاقة (المعموري ٢٠٢١ ، ٨٣)

ثانياً: أنواع الصدمات الاقتصادية

للصدمات الاقتصادية أنواع عدة هي (radatz 2007 , 22) :

١- **صدمات الطلب والعرض العالمي**، وهي اختلالات مفاجئة في توازن السوق، تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على مدة زمنية أطول، وتحدث صدمات الطلب مع ارتفاع أو انخفاض الانفاق، فضلاً عن انخفاض الطلب على الصادرات للدولة التي تعاني من الصدمة.

٢- **الصدمات المالية الدولية، وهو ما يسببه أي اختلال في النظام المالي أو المصرفي أو أوضاع أسواق المال أو تحركات حادة (هروب) لرؤوس الأموال الساخنة، من بلد ما نتيجة حدوث اضطرابات في قطاع معين.**

٣- **الصدمات العارضة أو العشوائية**، وتحدث نتيجة عوارض ناتجة عن ظروف طبيعية تصيب البلد أو الشركاء التجاريين مما ينعكس على العرض أو الطلب الخارجي (علاوي ٢٠٢٠ ، ٩٥) .

٤- **الصدمات الدورية، وهذا النوع من الصدمات يرتبط بحالة** الاقتصادات المتقدمة التي تمر دورياً بالأزمات نتيجة التقلبات في النشاط **الاقتصادي كحالة مزمنة كامنة في بنية نمط الانتاج الرأسمالي، وعليه فأن موقعية الاقتصاد الرأسمالي من الدورة الاقتصادية من شأنه أن ينعكس سلباً على الاقتصادات النامية نتيجة مرور الاقتصادات الرأسمالية (كطافة ٢٠١٨ ، ١٧٠) .**

٥- **صدمة الاستدانة الخارجية**، وهي الصدمة التي تواجه دولة ما في حالة عدم قدرة تلك الدول على الوفاء بديونها الخارجية، وتحدث هذه الصدمة لأسباب متعلقة بالتوسع المفرط في الاقتراض، في ظل ارتفاع كلفة الاقتراض أو ما يعرف بخدمة الدين الخارجي (**البدوي ٢٠٠٩ ، ١٩**) .

ثالثاً: الصدمات النفطية

يُعد النفط من السلع الاستراتيجية المهمة التي تتأثر تأثراً كبيراً خلال الصدمات الاقتصادية؛ بسبب تمتع الطلب على هذهِ السلعة بمرونة طلب منخفضة، كأثر مباشر لدورها المهم والحيوي في النشاط الاقتصادي على مستوى العالم، والصدمات النفطية تعد أحد أنواع الصدمات الخارجية التي تؤثر على الاقتصادات المحلية الريعية.

ومن الشكل (١) فأن صدمة اسعار النفط (الايجابية)، والتي تتمثل بارتفاع أسعار النفط، من شأنها أن تحدث من النمو الهش في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم تعقبها مرحلة انخفاض أسعار (صدمة سلبية) محدثة تباطأ في معدل نمو الناتج المحلي، وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً عندما تتماشى السياسات النقدية والمالية العامة مع اتجاهات الدورة الاقتصادية، فهذه السياسات تصبح توسعية بالتزامن مع مرحلة التوسع في الدورة الاقتصادية وتصبح انكماشية عندما يدخل الاقتصاد العالمي مرحلة الانكماش أو الركود.

وهذا ما يعمق من الأثار الاقتصادية للأزمة. والانفاق الحكومي في الدول الريعية يزداد مع ارتفاع اسعار النفط، وهو ما يعطي دفعاً للاقتصاد المحلي، ويساهم برفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والعكس صحيح (طه ٢٠٢١) ، وبهذا فأن حدوث أزمة اقتصادية عالمية، سوف ينعكس بشكل مباشر ومؤثر سلباً على اقتصادات الدولة النفطية.

شكل-١ أثر الأحداث في تحركات أسعار النفط خلال المدة (1973-2008)

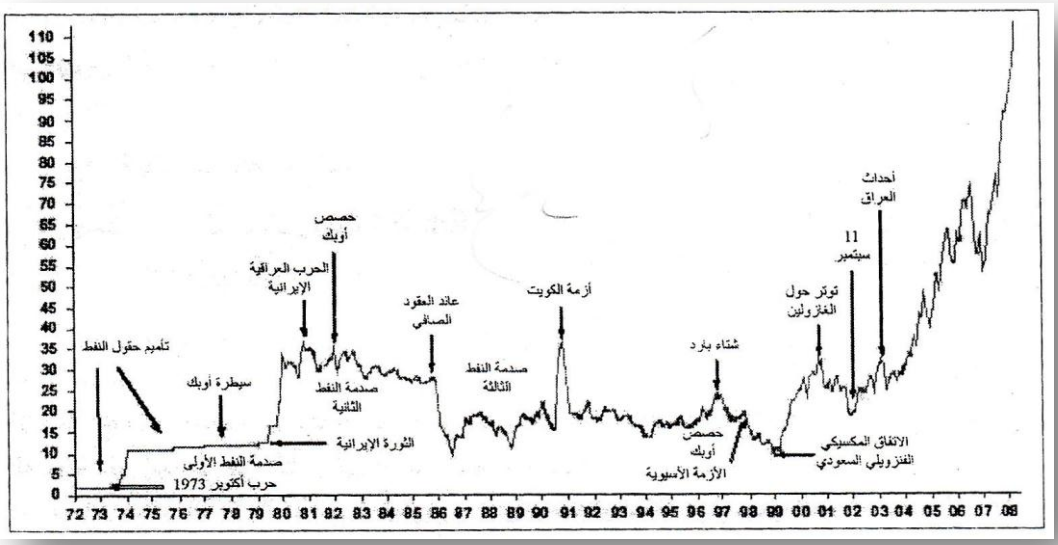

المصدر: جان بيير فافين، التحديات في صناعة النفط والطاقة: الاحتياطيات والأسعار والبيئة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد(127)، 2008، ص166.

وفي الأزمةَ المالية ٢٠٠٨ التي تمخضت عن فقاعة مالية ضربت قطاع الرهن العقاري الأميركي، نتيجة الضعف في التحوط المالي والافراط في الاقراض، انتقلت أثارها بشكل مباشر الى مختلف القطاعات في الاقتصاد الأميركي، بما فيها قطاع أنتاج السلع المادية **(القطاع الحقيقي)**، وترتب على هذه الأزمة حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي، وهو ما أنعكس على انهيار أسعار النفط، والتي هبطت في كانون الثاني عام 2008 من (147– 36 دولار) فيما ادت صدمة اسعار النفط ابان (جائحة كورونا) الى تراجع كبير في الطلب على النفط نتيجة تراجع النمو الاقتصادي وانخفاض حجم الصادرات، والاشكالية التي ترتبت على ضعف سلاسل التوريد (الاسكوا ٢٠٢٤ ، ١٨) .

المطلب الثاني الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعراق وأبرز التحديات

إن الاعتماد على المورد الريعي جعل من الدول الريعية عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية الخارجية، المتعلقة بأسعار النفط والطلب عليه، إلا أن الأثار الخارجية اختلفت من دولة ريعية إلى أخرى، فبعض الدول الريعية اعتمدت على المورد الريعي، ولم تطور القطاعات الاقتصادية الانتاجية، وأدى ظهور المورد الريعي (النفطي)، إلى ضعف الاهتمام بباقي القطاعات الانتاجية، وهو ما عمق من تخلفها.

أولاً: واقع القطاعات الاقتصادية

ويحتكم الاقتصاد العراقي على ممكنات عديدة من شأنها إذا ما استثمرت أن تؤهله الى مغادرة الاعتماد على النفط، وتجعل اقتصاده أكثر تنوعاً ومنها ممكنات طبيعية وأخرى ثروات بشرية مؤهلة، وإراضي زراعية شاسعة، بجانب ثروات معدنية تتمثل بالنفط والغاز والكبريت والفوسفات والسيلكا، الى جانب موقعه الجيبولتيكي كونه منطقة وصل بين الشمال والجنوب، إلا أن غياب رؤية تنموية واضحة، جعلت من الاقتصاد العراقي يزيد من اعتماديته على النفط مقابل تراجع لمساهمة القطاعات الأخرى.

١– القطاع الزراعي

منذ عقد السبعينات أدى الاعتماد المتزايد على النفط، وما ترافق معه من تعديل اسعاره إلى تراجع نشاط القطاعات الإنتاجية ولا سيما الزراعة، إذ انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وبدا الاقتصاد معتمد بشكل شبه كامل على ايرادات النفط لتمويل موازنة الدولة وتمويل التنمية الاقتصادية، وتحددت ملامح الاقتصاد من خلال الاوضاع التي مر بها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، والتي تمثلت بالحرب العراقية الايرانية وغزو الكويت، ومن ثم وقوع الاقتصاد العراقي تحت طائلة العقوبات الدولية، هذه جميعاً ساهمت بخلق واقع اقتصادي معقد، عدا القطاع الزراعي الذي ارتفعت مساهمته بشكل ملموس، مقارنة بتراجع كبير للقطاع الصناعي، فيما عانى قطاع البنى التحتية من التحطيم والدمار نتيجة القصف الجوي وشح الاجهزة والمعدات، وفي الوقت الذي لم يستطع فيه القطاع العام من

مواجهة ضغوط الحصار والتقادم التكنولوجي، فأن القطاع الخاص بدوره لم يكن بأحسن حالاً، الأمر الذي ولدَ نتائج سلبية على القطاعين العام والخاص معاً (ياسين ٢٠٢٠ ، ١٨) .

وبعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣، تعرضت القطاعات الاقتصادية إلى شبه انهيار، حتى بات من الصعب العثور على منتج محلي، وتم فرض نظام اقتصادي جديد قائم على الليبرالية المنفلتة، وهو ما فتح ابواب العراق مشرعة إزاء الخارج من دون أدنى ضوابط سواء في المجال التجاري أو المالي. فقد توقف القطاع العام الإنتاجي عن العمل بانتظار تصفية أو خصخصة مشروعاته (١٩٢)، وتزايد الإنفاق الحكومي الجاري مع استمرار ضآلة التمويل الضريبي، وبرز دور جديد للقطاع الخاص في النجارة الخارجية والاستثمار عبر الحدود في انسجام مع الانفتاح المالي (علي ٢٠١٣ ، ٩٣) ووصل اعتماد الموازنة على ايرادات النفط إلى نسبة (96%) من أجمالي الايرادات الكلية.

ومما يجدر بنا ذكره أن مساحة العراق البالغة نحو (435,052 كم2)، وتقدر الاراضي الصالحة للزراعة منها ما نسبته بـ (26%) من مساحة العراق الكلية أي حوالي (47 مليون دونم) (وزارة التخطيط ٢٠٠٨ ، ٩) ، إلا أن الذي يتم استغلاله لا يتجاوز ما نسبته (28%) من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة، ولو تم استغلال جميع الاراضي الصالحة للزراعة فأنها تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما جعل الأمن الغذائي عرضة للخطر نتيجة اعتماده على دول الجوار في تأمين السلة الغذائية للشعب.

ولغرض النهوض بالزراعة وتحقيق الاهداف المرسومة لهُ خلال الاعوام 2007–2010، فأنهُ يحتاج إلى توفير استثمارات كبيرة قدرت وفق الاحتياجات الأساسية للقطاع بحدود (7.2 مليار دولار) (ياسين ٢٠١٠ ، ١٩) للمشاريع الزراعية و(2.4 مليار دولار) لمشاريع وزارة الموارد المائية، وقد أسهم القطاع الزراعي بنسبة (9.350%) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي عام 2014 ، (الامانة العامة لجامعة الدول العربية ٢٠١٠) .

الا ان نسبة اسهامه تراجعت للسنوات اللاحقة لتبلغ (٤.٥٢) عام (٢٠٢٢) (وزراة التخطيط ٢٠٢٣)

ومن الممكن للقطاع الزراعي أن ينهض بشكل واضح وملموس لو جرى اعتماد خطوات مدروسة وجريئة، ومنها تشجيع رسملة القطاع الزراعي عن طريق اسناد الدولة أو مشاركتها مع القطاع الخاص في أنشاء شركات زراعية للإنتاج والتسويق (علي ٢٠١٢ ، ١٩) ، وتكليف الشركات المراد انشائها بالتوجه صوب أنتاج المحاصيل ذات الاستخدام الصناعي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى امتصاص جزء مهم من البطالة المتفشية بين السكان، فضلاً عن إنعاش الريف العراقي، وخفض نزوح السكان وترييف المدن.

٢- القطاع الصناعي

تاريخياً هناك قاعدة للصناعات في العراق وقد تطورت تحت تأثير اعتماد الجهد التنموي القائم على الاستثمارات للقطاع العام نتيجة تأميم النفط وارتفاع مداخيل العراق من العوائد النفطية، وكانت الاستراتيجية الصناعية المعتمدة قائمة على (تعويض الواردات) والصناعات التحويلية التقليدية كصناعات النسيج والجلود

والاغذية والتبغ والمواد الانشائية. وتمتلك الحكومة العراقية ما يقدر بـ (192) مشروعاً مملوكا للدولة، يعمل فيها ما مجموعه (500 الف فرد)، وتعاني جميع هذه المشاريع من التخلف التكنولوجي والتقادم (عبيس ٢٠١٦) .

جـــدول-١ نسب اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختارة

السنة	نسبة اسهام النفط في الناتج المحلي	نسبة اسهام الزراعة في الناتج المحلي	نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي	نسبة باقي القطاعات
1973	**34,9**	**25,58**	**1,33**	**38,19**
1974	**59,48**	**26,25**	**1,20**	**13,7**
1980	**60,84**	**19,8**	**11,10**	**8.26**
1985	**20,09**	**16,15**	**14,03**	**49.73**
1990	**64,95**	**11,6**	**4,8**	**18,65**
1991	**45,1**	**26,9**	**5,0**	**33**
1995	**53,6**	**19,5**	**7,2**	**19,7**
2000	**83,3**	**10,8**	**4,1**	**1,8**
2003	**68,7**	**14,3**	**4,6**	**12,4**
2005	**57,6**	**13,67**	**2,20**	**26,7**
2008	**55,5**	**7,52**	**2,26**	**34,72**
2015	**59,9**	**4,22**	**5,51**	**30,4**
2020	٦١.٣٨	٤.٢٨	٤.٦١	٢٩.٧٣
2022	٦٠.١٢	٤.٥٢	٥.١١	٣٠.٢٥

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣. واعداد سابقة لسنوات مختلفة.

وهو ما ترتب عليه وصول نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى (2.5%) عام 2002، ويعود جزء من ذلك التردي الى البناء الصناعي في العراق قبل عام 2003، فيما تقلصت المشاريع الصناعية منذ عام 2003، لعدم قدرتها على المنافسة مع السلع المستوردة التي سمحت الدولة العراقية بعد عام 2003 بحرية التجارة (نوري ٢٠٢٠ ، ١٦٦) . وارتفعت نسبة الصناعة من الناتج المحلي لتبلغ(٥.١%)عام ٢٠٢٢ (وزارة التخطيط ٢٠٢٣)

لهذا نلحظ في الجدول (١) عدم حدوث تغيرات بنيوية في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية، وتظل حبيسة الدوران عند النسب التي تحققها، وأبرزها القطاع الزراعي الذي يتأثر بمستويات الأمطار والتدفقات المائية التي تسمح بها تركيا. فيما يظل النفط مهيمناً على مجمل لوحة النشاط والفعالية الاقتصادية.

كما وتجتمع مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي، ومنها ضعف البنى التحتية كدافع أمامي للتنمية، بجانب مستويات الفساد المستشري، والذي بات تحدياً يتجاوز تأثيره أيّ تحدي أو عقبة اقتصادية أو سياسية أو أمنية (غزال ٢٠٢٤) ، وضعف العناصر الادارية التنفيذية لمفاصل هذا القطاع ووجود البدائل من الانتاج الصناعي المستورد غير الخاضع للرقابة النوعية، هذه جميعاً أدت بمجموعها هذه الأسباب إلى تراجع التصنيع برمته في الاقتصاد العراقي (التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٣) .

٣- قطاع الخدمات

ما يمكن الاشارة إليه من دون أيّ عناء أن قطاع الخدمات يعاني من تخلف وقصور، نتيجة عدم الاهتمام في البنى التحتية وعلى كافة المستويات في العراق للسنوات ٢٠٠٣- ٢٠٢٢، ولعل قطاع الاتصالات هو الأكثر حضوراً بسبب المردود العالي لاشتغال هذه الشركات، في ظل خدمة اتصالية متواضعة ومرتفعة الكلفة، إما باقي مجالات الخدمات المتعددة فهي لا تقترب حتى من مستويات أقل الدول المجاورة غير النفطية كالأردن وسوريا.

وهناك محاولات برزت في عام ٢٠٢٣ لتنشيط خدمات النقل سواء البرية أم البحرية على خلفية تحركات جادة لإنشاء ميناء الفاو الكبير وطرح مشروع طريق التنمية، إلا أن عواصف الفساد يمكن أن تطيح بمفعولية هذه المشروعات في أن تكون مسنداً لرفد الاقتصاد العراقي وتخفيض مستوى مساهمة/ هيمنة النفط، وتدفع نحو فرص تنويع الاقتصاد العراقي، وتعاني القطاعات الاخرى ارتباكاً وتراجعاً واضحاً من مثل قطاع الكهرباء، الماء، والبيئة، والصحة والتعليم ... الخ، وهو ما يأذن بحدوث تراجع متسلسل في هذا المجالات، والتي تقترب رويداً نحو انهيار منظومة الخدمات الاجتماعية (الشمري ٢٠١٢).

وهذا الاختلال يصعب معالجته من دون استثمارات كبيرة، يبدو أن العراق غير قادر على توفيرها في الاجلين القصير والمتوسط، نتيجة تفشي ظاهرة الفساد وسوء ادارة الاموال المخصصة لهذه الاغراض، وغياب الرقابة الفاعلة من جانب الدولة ومؤسساتها، وعدم الموثقية في قدرة الحكومة ومؤسساتها في تقديم الخدمات العامة (عبد الفتاح ٢٠٢٠ ، ١٥٢) .

وحتى في المجال السياحي الذي يمتلك العراق فيه الكثير من المقومات السياحية، التي تؤهلهُ أن يتبوأ مركزاً سياحياً شأنه شأن البلدان المجاورة، سواء في السياحة الدينية أو السياحة الاثارية فهو مهد لأولى الحضارات البشرية القديمة من مثل حضارة بابل وسومر وأكد واشور وغيرها، وبرغم الحشد المحلي والدولي الذي إعاد أثار بابل التاريخية إلى دائرة الأرث الإنساني في (اليونسكو) في ٥ تموز ٢٠١٩، وتبرم

الحكومات والمؤسسات إلا أن ذلك ولحد الآن لم يتبعه أيّ جهد حكومي منظم لإعادة احياء المدينة الاثارية، لا على مستوى المحلي أو الحكومي ولا تفعيل (شفق نيوز ٢٠٢٤)

ثانياً: ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

١- المديونيــة الخارجيــة

نتيجة الحرب العراقية الايرانية ترتبت ديون على العراق للعديد من الدول، والتي قدرت بحدود (129) مليار دولار، نتيجة لارتفاع تكلفة الفائدة المترتبة على تلك الديون (المعموري ، ٥٠) . والتي تم معالجة جزء منها تحت الضغط الاميركي لما بعد الاحتلال، ونتيجة لانهيار أسعار النفط عام ٢٠١٤ ودخول داعش والحرب ضده فقد وصلت المديونية بحسب التقديرات الرسمية وشبه الرسمية الى (١٣١) مليار دولار عند نهاية عام ٢٠١٨. معظمها ديون محلية للمصارف والقطاع الخاص.

٢- الفقر والبطالة

استفحلت ظاهرة الفقر والبطالة بشكل واسع بعد عام ٢٠٠٣، ونتيجة لأوضاع التدمير والنهب التي طالت مختلف مؤسسات الدولة، فضلاً عن اجراءات الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر) حتى وصلت نسبة الفقر إلى (22.9%) عام 2007، ثم انخفضت الى (16%) عند نهاية عام 2013 (فهد ٢٠٢١) . إلا أنها عادت لترتفع الى ما نسبته (30%) عند عام 2019. ويعزى أغلب المختصين هذا الارتفاع الى فشل السياسات الاقتصادية وغياب الرؤى لبناء اقتصاد وطني يمتلك القدرة على توفير فرص العمل بشكل ذاتي، ولعل تفشي البطالة ووصولها إلى مستويات حرجة، تمثل الجزء الأساس في وجود الفقر بشقيه النسبي والمدقع . ومن الشكل (٢) نلحظ أن ارتفاع اسعار النفط يشكل علاقة عكسية مع البطالة، إذ تتدنى مستويات نتيجة ارتفاع مستويات الانفاق الحكومي والتشغيل، وبالعكس، ونتيجة ارتفاع اسعار النفط ما بين عامي (٢٠١٢-٢٠١٤) انخفضت مستويات البطالة في العراق الى أدنى مستوياتها خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين،لتبلغ (٧.٥%) عند عام (٢٠٢٣) (وزارة التخطيط ٢٠٢٤)

شكل (٢) اسعار النفط ومعدلات البطالة في العراق للسنوات ١٩٧٠- ٢٠٢٠

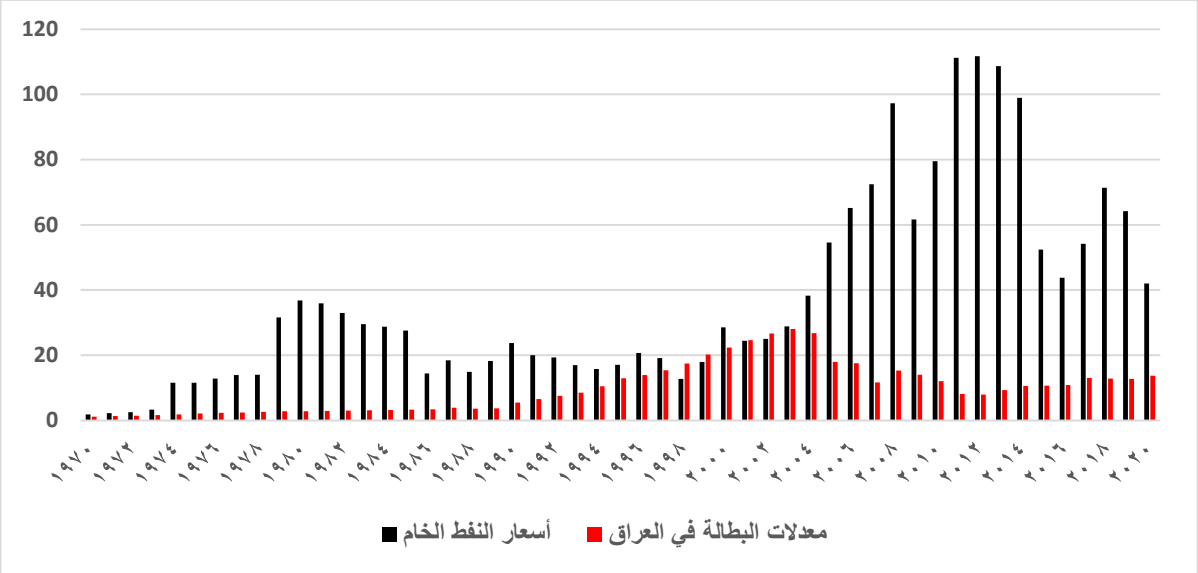

المصدر: اسراء سعد فهد، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية، العدد (١٢٩)، أيلول ٢٠٢١.

المطلب الثالث: القطاع النفطي والموازنة العامة في العراق

تعد الموازنة العامة في العراق الأداة التنفيذية للاقتصاد العراقي، ومن شأنها المساعدة في توجيه الاقتصاد لتحقيق القدر المطلوب من معدل النمو، واستهداف تحسين متوسط دخول الأفراد، ومعالجة البطالة، فضلاً عن الارتقاء بالخدمات المقدمة، وهذه جميعاً تظل اسيرة توافر الايرادات اللازمة، والتي يكون جلها من عوائد النفط، لكونها المصدر الرئيس في تمويل الموازنة الحكومية، ومع كل هذه المتطلبات فأنها تحمل بعداً سياسياً للحكومة في تنفيذ برنامجها (حسن ٢٠٢٣) .

ثانياً: دورة أسعار النفط (الصدمات الايجابية والسلبية)

ظلت أسعار النفط عند نهاية القرن الماضي ١٩٩٥-٢٠٠٠ تتراوح ما بين (١٩.٩_٢٤.٩دولار)، (جدول-٢)، والتي تعد منخفضة مقارنة بنمو الطلب العالمي على النفط نتيجة النمو الاقتصادي المرتفع للدول النامية **(حديثة التصنيع)**، وازدياد الطلب الأميركي على النفط نتيجة تراجع أنتاج النفط التقليدي وتحقيق الاقتصاد الأميركي نمواً معتبراً في عهد إدارة (كلينتون)، وعند مفتتح القرن الحادي والعشرين كان متوقعاً ارتفاع اسعار النفط، بوصول الجمهوريين للحكم في الولايات المتحدة والتلويح بالحرب، ضد العديد من البلدان وما تمخض عنه من احتلال دولتين في أسيا هما (أفغانستان والعراق).

جدول-٢ تطور أسعار النفط العراقي للمدة (1990-2024)

السنة	متوسط اسعار النفط (دولار /برميل)	السنة	متوسط اسعار النفط (دولار /برميل)
١٩٩٠	19.9	2015	47.8
2000	24.9	2016	39.5
2004	34.6	2017	51.8
2008	92.0	2018	68.7
2009	60.5	2019	63.6
2010	76.7	20٢٠	38.٠
2011	106.1	٢٠٢١	68.6
2012	107.9	٢٠٢٢	94.3
2013	103.6	٢٠٢٣	103.6
2014	94.4	*2024	113.6

Source: OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, 1999 ,2008, 2012, 2019.

*- متوسط السعر لغاية شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤، احتسبت من قبل الباحثة على وفق بيانات وزارة النفط على موقعها: https://oil.gov.iq/index.php?article=123

وشكلت الأسعار للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٣ أطاراً زمنياً ممتداً، لدورة أسعار النفط في صدمتها السلبية، اذا أن الأسعار المتوقعة هي أكبر بأكثر مما هو فعلياً، والمسوغ المقبول لتفسير هذه الظاهرة هو سياسي بالحتم، لكون النفط سلعة اقتصادية وسياسية في أن واحد.

إلا أن دخول عام ٢٠٠٤ شكل البداية لدورة صعود جديدة لأسعار النفط عندما بلغ السعر ٣٤.٦ دولار للبرميل، فقد أخذت أسعار النفط بالارتفاع، ومن الشكل (٣) نلحظ أن الاسعار في صعود اتجاهي، مدفوعة بمعدلات النمو المتحققة في البلدان حديثة التصنيع التي عدت قاطرة النمو للاقتصاد العالمي وبخاصة الصين، التي بلغ متوسط النمو السنوي فيها (10%) للسنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠. إذ ارتفعت أسعاره من ٣٤.٦ دولار عند مطلع عام ٢٠٠٤ ليصل الى (٩٢) دولار في عام ٢٠٠٨. ثم انخفض إلى 61 دولار بفعل تأثيرات الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأميركي، وانتقال أثارها الى بلدان عديدة وبخاصة الأوربية منها، والتي ترتب عليها دخول بعض اقتصادات دول الاتحاد الأوربي في دوامة الأزمة، لعدم القدرة على امتصاص أثارها المالية والنقدية من مثل (ايطاليا- اليونان- البرتغال- إسبانيا. . الخ).

الشكل (٣) تطور أسعار النفط الخام خلال المدة 2004-2015

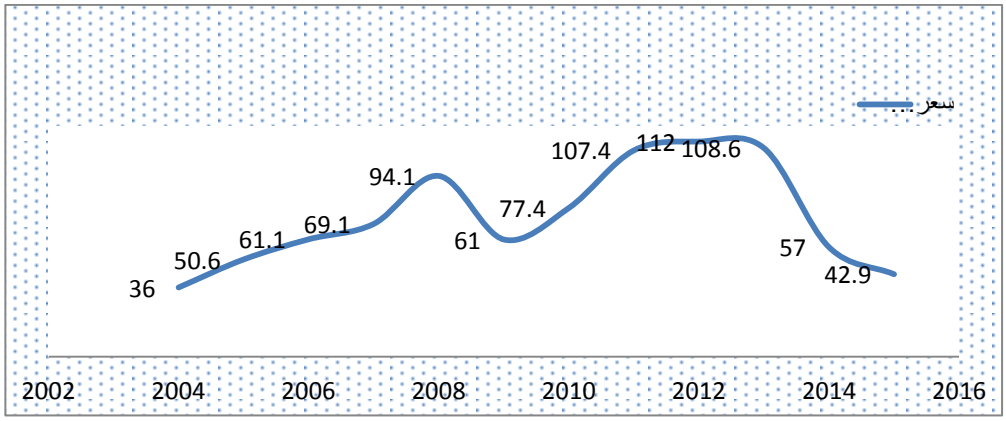

لقد ألقت الأزمة بظلالها على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي على الطلب العالمي بشكل عام، والطلب على النفط الخام بشكل خاص، خلال العامين (2008-2009)، مما كان لهُ الأثر الكبير في تراجع ايرادات النفط في العراق، إذ شكل عام 2008، على صعيد السوق النفطية عام التقلبات السريعة.

ومنذ عام ٢٠١٠ بدأت اسعار النفط بالتصاعد من جديد، لتصل الى (106) دولار بعد ثلاثة سنوات من النمو في الاسعار، وصولاً الى منتصف عام ٢٠١٤، فقد كانت الاسعار مستقرة عند المستويات التي وصلتها، الا ان النصف الثاني من عام ٢٠١٤ شهد انهياراً سعرياً مفاجئاً، فقد هوت أسعار النفط (٩٤) دولار عند نهاية عام ٢٠١٤، من خلال سلسلة انخفاضات متتالية لأسعار النفط مع نهاية عام 2014 (مرغيت ٢٠١٦ ، ٤)، وهو ما شغل العديد من المفكرين والمحللين الاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار، لما لها من انعكاسات مؤثرة على النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل القومي للدول المنتجة له، وكذلك بالنسبة للدول المستهلكة، التي تعد ارتفاع أسعار النفط (صدمة سلبية)، فيما تعد تهاوي أسعاره بمثابة (صدمة إيجابية)، وعلى العكس تماماً بالنسبة للدول المنتجة للنفط، والتي ترسم خططها الانمائية وموازناتها المالية اعتماداً على توقعاتها للعائدات من سوق النفط العالمي.

إذ بلغت الزيادة في العرض العالمي بين حزيران وكانون الأول عام 2014، حوالي (2.44 مليون ب/ي)، وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة الأمريكية (النفط الصخري) (المعموري ٢٠٢٢ ، ١٤) ، حتى اصبحت الولايات المتحدة بفضل النفط الصخري من اكبر منتجي النفط ابان (ادارة ترامب) ليصل انتاجها الى ما يفوق (١١) مليون برميل في اليوم، وبدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، فبدأت الأسعار في الانخفاض، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك إنتاجها لتعادل الطلب العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً، فقد امتنعت السعودية وهي المنتج المرجح في الأسواق بالتخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند (30 مليون ب/ي)، وهذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار ثم ليصل إلى (40 دولاراً) في كانون الثاني عام 2015 ، وينخفض عام ٢٠١٦

الى (٣٩) دولار، ومعلوم ان النفط العراقي يباع بأقل من السعر المعلن بخصم نتيجة وجود الكبريت والعوالق الأخرى.

وبينما كان السعي عند دول أوبك وروسيا إلى خفض معدل الإنتاج في عدد من دول الاوبك وبخاصة السعودية، عملت الدول خارج الأوبك إلى رفع أنتاجها بمقدار (1.02 مليون ب/ي) وتحت وطأة انخفاض الايرادات النفطية بشكل كبير، وقد توافقت مصالح الولايات المتحدة والسعودية على حرمان بعض الدول من الريع النفطي (روسيا– إيران– فنزويلا)، وكانت المحصلة حصول انخفاض بسيط للإنتاج العالمي خلال هذه المدة، مما أدى الى تحسن الطلب خاصة في الصين والهند والولايات المتحدة، والتخوف من عدم استمرار ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي، أخذ سعر النفط بالارتفاع تدريجياً حتى وصل عند منتصف عام 2015، إلى (65 دولار)، ليعود بعد أشهر بالانخفاض نتيجة زيادة العرض من بعض دول الأوبك خاصة السعودية، واستمرار قوة الدولار وارتفاع المخزون في دول OECD، ليصل إلى حوالي (48 دولار) في أيلول من عام 2015، ومستمراً في الانخفاض حتى (32 دولار) نهاية عام 2015 (خماس ٢٠٢٣)

وعليه يمكن القول أن توالي الصدمات النفطية أضحى أمراً مألوفاً مع أي توتر سياسي على مستوى العالم ام في مناطق الانتاج والامداد (الشرق) الاوسط أو بفعل أزمة غير متوقعة كما في (جائحة كورونا) والتي تنطبق عليها نظرية (**البجعة السوداء**)، وما عدا ذلك فأن تشكيل بعض الصدمات يكون محسوباً ومخططاً للأغراض سياسية، كما في عام ١٩٨٩ حالة خروج العراق من الحرب، وقبلها مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٦ لغرض التعجيل بانهياره،

ثانياً: أثار انخفاض اسعار النفط على الموازنة في العراق

إن استقرار أسعار النفط يعد ضرورياً للبلدان الريعية في تبني سياسة اقتصادية تنموية فعالة، ولكن واقع الدول النفطية يفصح عن انها باتت عاجزة عن التحكم بأسعار النفط، إذ أن هناك العديد من العوامل التي تتحكم بأسعار النفط غير العرض والطلب، وبالأخص العوامل الجيوسياسية، مما يعرضها لعجز في موازناتها العامة، ولشدة الصدمات وتكرارها وقوة آثارها على اقتصاداتها، تحسبت الكثير من البلدان لتفادي آثار تقلبات أسعار النفط، من خلال تأسيس صناديق سيادية، وتشجيع القطاع الخاص ومنحه المزيد من الحرية، بجانب تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية وتطويرها في أغلب الدول الريعية.

أن تدهور أسعار النفط العالمية يؤثر بشكل مباشر على أعداد الموازنة العامة في العراق، مما كان لهُ الأثر الكبير في تراجع ايرادات النفط في العراق، نتيجة انخفاض السعر من (150 دولار للبرميل) حتى وصل إلى (40 دولار للبرميل) في العام نفسه، مما أفقد الايرادات النفطية نحو (101 دولار للبرميل).

ومن المناسب الاشارة الى أن موازنة العراق ترتبط بعلاقة طردية مع أسعار النفط، فقد بلغت عام ٢٠٠٩ بحدود (67) مليار دولار، ثم ارتفعت الى (100 مليار دولار) عام ٢٠١١ والتي عدت أكبر موازنة في تاريخ العراق منذ تأسيس الدولة. لترتفع عام ٢٠١٥ بفعل الحرب على داعش إلى (105 مليار دولار) بعجز بلغ (22)

مليار دولار، فيما جرى اعداد موازنة ٢٠١٦ عند (95 مليار دولار) من ضمنها عجز بلغ (25 مليار دولار). أما موازنة ٢٠١٨ فقد بلغت (88) مليار دولار، وفي عام ٢٠١٩ وصلت الى (112) مليار دولار.

ومن الجدول (3) نلحظ مساهمة الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية، فقد بلغت نسبتها عام ٢٠٠9 ما يقارب (88.5%) ارتفعت عام ٢٠١٠ إلى (96.1%)، وإلى (90.7%) عام ٢٠١٥، فيما جاءت موازنة ٢٠١٨ بانخفاض بسيط في الاعتماد على الايرادات النفطية بنسبة (88.8%)، وحتى موازنة ٢٠١٩ اعتمدت على الريع النفطي بمقدار (89%)، لتصل عام ٢٠٢٢ الى (91.6%)، مما يعني أن درجة اعتمادية اعداد الموازنات العامة للدولة العراقية، ستظل مرتبطة بقوة مع أسعار النفط. لكون الايرادات غير النفطية لازالت هامشية وهي تتراوح ما بين (٦-٨%) كمعدل.

جدول-٣ نسبة الاهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الموازنة العامة في العراق للمدة (2000-2022)

السنة	الإيرادات العامة (مليون دولار)	الإيرادات النفطية (مليون دولار)	نسبة الايرادات النفطية إلى الايرادات العامة%
2000	587,06	237,39	40,44
2001	668,35	300,76	45,1
2002	947,67	521,22	55,1
2003	1108,65	951,17	85,8
2004	22699,75	22455,06	98,92
2005	27571,74	26875,47	97,47
2006	33439,36	31720,73	94,86
2007	43505,54	41196,25	94,69
2008	67269,22	63167,05	93,9
2009	47187,48	41770,69	88,52
2010	50769,23	48803,42	96,13
2011	85470,09	83837,61	98,09
2012	102026,61	99623,31	97,61
2013	96918,52	94040,04	97,03
2014	86809,41	79960,41	92,11
2015	44927,32	40780,41	90,76
2016	70981.24	65234.12	88.1
2019	875117.5	78577.0	٨٩.٢
2020	48420.8	41755,9	86.2
2021	82254.8	75650.6	87.3
٢٠٢٢	85956.7	78456.3	٩١.٦

١-جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٢٣)اعداد وصفحات متفرقه.

٢-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2010-2018.

٣-موقع وزارة النفط العراقية، صادرات النفط والعوائد النفطية للسنوات ٢٠١٨- ٢٠٢٣.

ومن الطبيعي أن تختلف أوضاع البلدان النفطية فيما يتعلق بمستويات الأسعار وتوازن الموازنة العامة، من اقتصاد إلى أخر، ومن سنة إلى أخر بحسب مستوى سعر النفط الفعلي، والشكل (٤) يبين الأسعار المفترضة للنفط لتحقيق توازن الموازنة، وتأتي الجزائر في أعلى مستويات الاسعار التي من المفترض أن تتجاوز (١٤٠) دولار وأقلها قطر تحت (٦٠) دولار، وتتوزع البلدان الأخرى فيما بينهما.

شكل (٤) أسعار النفط لتحقيق موازنات من دون عجز لدول عربية مختارة

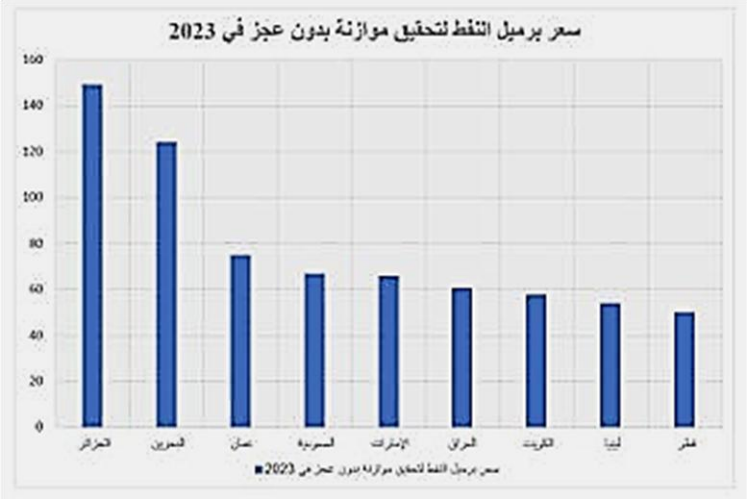

ومن الجدير بالذكر أن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي تتأثر بشكل مباشر مع حدوث أيّ صدمة أسعار نفطية سلبية، إذ ترتفع البطالة والتضخم ومستويات الفقر، وتنخفض مساهمة النفط في الموازنة وتمويل الاستثمارات وتنعكس سلباً على حجم الناتج المحلي الإجمالي ونسبة نموه السنوي. وهو ما يؤكد أن الاقتصاد العراقي يظل رهينة النفط طالما لم يستطع بناء أنموذج تنموي يساهم في الفكاك من لعنة النفط، ويعتمد مسلكاً تنويعياً يخفف من وطأة تأثير الصدمات النفطية التي باتت تأخذ شكلاً دورياً.

الاستنتاجات

١- يظل سعر النفط والايرادات النفطية تؤدي دوراً محورياً في اعداد الموازنات بجانب التوجهات الاقتصادية في الأمدين القصير والمتوسط. نظراً لعدم وجود مؤشرات حقيقية للنهوض بالقطاعات الاخرى أو تعظيم الايرادات غير النفطية.

٢- يظل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية بفعل تحديد أسعار النفط في الاسواق العالمية مع الانفتاح الكبير للاقتصاد على العالم الخارجي، ومن دون أيّ ضوابط من شأنها تخفيف حدة الأزمات التي تحدث خارجياً.

٣- لازالت نسبة الايرادات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الايرادات العامة للدولة، وهو ما يحتاج الى برنامج لتخفيضها الى (٥٠%) كهدف عند عام ٢٠٣٠.

٤- الاعتماد على توجهات البلدان النفطية في تقدير سعر النفط عند اعداد الموازنة، وعدم التجاوز على حدود تقديرات الدول الخليجية، لكون هذا الأمر يجنب حصول عجز في الموازنة.

٥- تتبع مسار الدول النفطية في أنشاء صناديق سيادية أو صناديق تحوط أو تثبيت، لأن من شأنه أن يخفف اثار الانخفاض الشديد لأسعار النفط وبالتالي ايراداته مما يؤثر على حجم النفقات العامة.

٦- السعي الحثيث نحو بيع النفط العراقي بعقود مع الدول المستهلكة ومنها الصين – كوريا الجنوبية- الهند – اليابان، أو حتى العقود المستقبلية. لغرض جعل التدفقات من عوائد النفط أكثر استقراراً.

٧- ينعكس تراجع الايرادات النفطية في ضعف تمويل الجوانب الاجتماعية، مما يؤدي إلى ضعف الاهتمام بالشرائح الأدنى في المجتمع، وهو ما يرفع من منسوب عدم الرضا المجتمعي عن أداء الحكومات.

المصادر باللغة العربية:

١. علي، احمد أبريهي . ٢٠١٣. *اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة*، ط1. عمان : دار الأيام للنشر والتوزيع .

٢. الخاطر، خالد بن راشد . ٢٠١٥ . *تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي*. الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة .

٣. غزال ، سارة محمود واخلاص قاسم نافل. ٢٠٢٤. *جرائم الاقتصاد في دول عالم الجنوب*. بيروت : دار روافد .

٤. عبد الفتاح، عبد الجبار محمود . ٢٠٢٠ . *خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة*. دار الأكاديميون. ط٢.

٥. المعموري، عبد علي كاظم و شفق نجم المختار. ٢٠٢٢. *٢٠٥٠: غروب عصر النفط وبزوغ عصر الطاقات المتجددة*. بغداد: مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات .

٦. مرغيت، عبد الحميد . ٢٠١٦. *تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة*. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية- جامعة جيجل .

٧. علاوي، كامل وحسن لطيف. ٢٠٢٠ . *الاقتصاد العالمي: ارتدادات العولمة، في (التقرير الاستراتيجي – عالم ما بعد كورونا)*. بغداد: مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات.

٨. ابدجمان، مايكل . ١٩٩٩. *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات*. ترجمة: محمد إبراهيم منصور. الرياض: دار المريخ .

٩. إبراهيم، نعمت الله . ٢٠١٥. *أسس علم الاقتصاد*. مصر : مؤسسة الشباب الجامعية. ط1 .

١- ياسين، ايسر . ٢٠١٠ . " واقع المناخ الاستثماري في العراق وسبل النهوض به " . *مجلة دراسات اقتصادية*. العدد(23). بغداد : قسم الدراسات الاقتصادية- بيت الحكمة .

١٠. علي، احمد بيريهي . ٢٠١٢ . " النفط والمالية العامة وافاق التنمية في العراق " . *مجلة دراسات اقتصادية*. العدد (27). قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة- بغداد.

١١. فهد، اسراء سعد . ٢٠٢١. " تأثير تقلبات اسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق " . *مجلة الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية*. العدد (١٢٩).
١٢. طه، حسام الدين . ٢٠٢١. " أثر التغير في اسعار النفط على النمو الاقتصادي في العراق " . *مجلة البحوث والدراسات النفطية* – وزارة النفط. العدد (٣٠).
١٣. حسن، رندا طلال . ٢٠٢٣. " تأثير الصدمات النفطية السلبية على موازنات دول الريع النفطي " . *مجلة قضايا سياسية*. كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين. العدد (٧٥) .
١٤. نوري، سعد . ٢٠٢٠ . " تحديات النمو الاقتصادي في ظل الهيمنة الريعية " . *مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية*- جامعة تكريت. العدد (٥٠) .
١٥. المعموري، عبد علي كاظم . ٢٠٢١ . " تحولات القوة الاقتصادية في عالم ما بعد كورونا " . *مجلة المستقبل العربي*. العدد (٥١٤) .
١٦. الشمري ، عبد الصمد سعدون وخضير عباس احمد النداوي. ٢٠١٢. " اتجاهات الايرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذبات اسعار النفط " . *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*. العدد (68) .
١٧. مرغيت، عبد الحميد . الدورات الاقتصادية مع إشارة خاصة إلى البلدان المصدرة للسلع الأولية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير. جامعة جيجل، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016 .
١٨. عبيس، كريم . ٢٠١٦ . " أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق" . *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية*. جامعة القادسية. ع ٣.
١٩. إبراهيم ، محمد علي وحنان غانم فخور البدوي. ٢٠٠٩. " الازمة المالية: الأشكال، المؤشرات، والعدوى المالية " . *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. المجلد (15). العدد(56). كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد .
٢٠. ١٣- قصي ، همسة و حسن وعمر عدنان خماس. ٢٠٢٣ . " تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي " . *مجلة الريادة والاعمال* . كلية اقتصاديات الاعمال- جامعة النهرين . العدد(٢) .
٢١. كطافة، علاء عبد . ٢٠١٨. الصدمات النفطية واثارها على اقتصادات الدول الريعية (دراسة تحليلية- قياسية مقارنة). اطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.
٢٢- الأمم المتحدة(الاسكوا) ، التقرير العربي للتنمية المستدامة، بيروت ٢٠٢٤.
٢٣-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية للسنوات (٢٠٠٧-٢٠٢٣)
٢٤- التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع، ملف الأداء الاقتصادي الحكومي،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،بغداد،٢٠١٣
٢٥-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي (٢٠١٠-٢٠١٨)
٢٦-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء،تقرير المسح الاقتصادي والاجتماعي ،٢٠٢٤
٢٧-موقع وزارة النفط العراقية،صادرات النفط والعاوائد النفطية للسنوات (٢٠١٨-٢٠٢٣)
٢٨-تقرير تلفزيوني (شبكة شفق نيوز) ، الإهمال يضرب اثار بابل ويهمش مواقعها السياحية ،في ١١ تموز ٢٠٢٤علئ الرابط https://shafaq>com/ar

٢٩-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ٢٠١٠

المصادر باللغة الانكليزية

1- Pans vargugis, and author's, Exogenous shock in Law income countries, economic Policy issues and there roll of international community, world bank , 2004,
2- OPEC, Annual statistical bulletin, Vienna, 2008, 2016, 2018.
3- Claudio E. Raddatz, Are External Shocks Responsible For the Instability of Journal of Development Economic, output in Law, Income Countries, 2007.
4-Andrew berg, global shocks and there impact on law income countries, lessons from the global financial crisis, IMF working 2004, pp.2-11.